" فيصل الإسلامي" يصدر تقريره الرابع للاستدامة لعام ٢٠٢٥م

السيد الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

في خطوة تعكس التزامه الراسخ بمبادئ الاستدامة والممارسات المصرفية المسئولة، أصدر بنك فيصل الإسلامي المصري تقريره الرابع للاستدامة عن عام ٢٠٢٥، مستندًا إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN-SDGs)، بما يتسق مع التوجهات الاستراتيجية للبنك خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، ويدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ التي ترتكز على تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لتحسين جودة حياة المواطن المصري.

ويجدد البنك من خلال التقرير التزامه التام بتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح، وترسيخ أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية في مختلف أنشطته، باعتباره رائداً لقطاع الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفي المصري. كما يستعرض التقرير الإنجازات والمبادرات التي حققها البنك في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) خلال عام ٢٠٢٥، وذلك حرصاً على تعزيز التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة عبر الإفصاح الدوري عن كافة التطورات التي حققها في أنشطة الاستدامة والتمويل المستدام.

وأكد السيد/ عبد الحميد أبو موسى - محافظ البنك - أن الاستدامة تمثل قيمة راسخة ومحورًا استراتيجيًا في توجهات البنك وكافة أعماله، إيماناً من البنك بمسئوليته تجاه المجتمع المصري، وحرصه على تحقيق نمو متوازن ومستدام يعود بالنفع على مختلف أصحاب المصلحة... وأضاف سيادته بأن البنك واصل خلال عام ٢٠٢٥ تطبيق أفضل الممارسات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف أنشطته، مع التزامه التام بكافة الأطر الوطنية والدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الصادرة عن البنك المركزي المصري، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالمناخ (TCFD)، إلى جانب المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

وأوضح سيادة المحافظ بأن البنك وجه جانبًا مهماً من تمويلاته إلى مشروعات ذات تأثير ملموس في مجالات الطاقة المتجددة والمياه والصحة والتعليم والبنية التحتية وذلك في إطار تعزيز الأثر التنموي والبيئي لعملياته الاستثمارية، مؤكداً بأن "سياسة التمويل المستدام" أصبحت جزءًا أصيلًا من منهجية البنك في اتخاذ قرارات التمويل، بما يضمن مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية، إلى جانب القوانين والتشريعات المحلية والمعايير الدولية ذات الصلة... وأضاف سيادته بأن البنك تبنى حلولًا تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية الحيوية التي تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، بما يدعم جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

وعلى صعيد الحد من الأثر البيئي للعمليات التشغيلية، أكد السيد/ أبو موسي - التزام البنك باتخاذ كافة التدابير اللازمة لخفض انبعاثاته الكربونية عبر مختلف النطاقات، بما يتماشى مع الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، إلى جانب التحول التدريجي في الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة ومنخفضة الانبعاثات... وفي هذا الإطار، واصل البنك تطوير منظومة إدارة البيانات وتعزيز آليات قياس البصمة الكربونية وإدارتها بكفاءة، بما يدعم إعداد مقارنات سنوية موثوقة وشفافة لمستويات الانبعاثات، ويساعد على متابعة التقدم المحقق نحو الأهداف البيئية التي يستهدفها البنك وفي مقدمتها خفض إجمالي الانبعاثات المطلقة ضمن النطاقين الأول والثاني (Scope 1 & 2) بنسبة ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بمستويات عام الأساس ٢٠٢٢. حيث نجح البنك خلال عام ٢٠٢٥ من خفض انبعاثات النطاق الأول بنسبة ٣,١٣٪، وانبعاثات النطاق الثاني بنسبة ١,٩٥٪ مقارنة بمستويات عام الأساس، بما يعكس استمرار جهوده في تحسين كفاءة استخدام الموارد والحد من الأثر البيئي لعملياته التشغيلية.

وقد أشار أبو موسي في ختام تصريحاته - بأن بنك فيصل الإسلامي المصري - قام بتنفيذ عدداً من المبادرات الهادفة إلى رفع كفاءة استهلاك الكهرباء والمياه، وترشيد استخدام الموارد، والحد من النفايات، وتعزيز إعادة التدوير، وتقليل تسرب غازات التبريد، إلى جانب رفع مستوى وعي العاملين وتشجيع مشاركتهم الفاعلة في المبادرات البيئية، وأكد سيادته بأن البنك يمضي قدمًا في مسيرته نحو التكامل بين الأهداف الاقتصادية والتنموية والبيئية والاجتماعية، بما يعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة في تبني ممارسات الاستدامة والتمويل الأخضر في السوق المصرفية المصرية والإقليمية.